مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢
المجلد ٦ العدد ١ (١٨٣-١٩٥) أكتوبر ٢٠٢٣
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

في التغيير المناخي وأثره على النظام البيئي، قراءة تقييمية لأهم ماورد في أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي

حفني محارب أمين[١]

[١]قسم السياسة والاقتصاد – معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

الملخص:

تناولت الدراسة موضوع في التغير المناخي وأثره علي النظام البيئي: قراءة تقييميه لأهم ما ورد في أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي، وتكونت الدراسة من مطلبين اثنين، أما الأول: حول الإطار العام لأجندة أفريقيا ٢٠٦٣م، وارتكزت هذه الأجندة في مضمونها علي سبعة تطلعات رئيسية ونحو عشرون هدفا وأولوية لتحقيقها، وما يميز هذه الأجندة عن غيرها من المبادرات السابقة، أما الثاني: تغير المناخ في أجندة ٢٠٦٣م، حددت أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ سبعة أهداف من خلال تطلعها الأول أفريقيا مزدهرة ترتكز علي النمو الشامل والتنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٢٣م، سوف تسير المكاسب الأولية للتحول الاقتصادي جنبا إلى جنب مع تحسين الظروف البيئية، وستكون جميع الموارد الطبيعية العابرة للحدود قد تم تقاسمها بشكل منصف واستغلالها لصالح المواطنين الأفريقيين، وأخيرا سيتبنى ثلث المزارعين والصيادين والرعاة نظما إنتاجية مرنة في وجه تغير المناخ، وقد استخدم الباحث المنهج المؤسسي القانوني، ومنهج تحليل النظم، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه ينبغي على الاتحاد العمل على زيادة الوعي والمشاركة في أجندة ٢٠٦٣م بين المواطنين والمؤسسات الأفريقية كشرط مسبق للتنفيذ الفعال على المستويين الوطني والإقليمي.

الكلمات المفتاحية: أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣م، تغير المناخ، الاقتصاديات المرنة مناخيا والمستدامة بيئيا.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم المشكلات البيئة الناتجة عن تزايد الأنشطة البشرية، وزيادة استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة، مما يهدد الأمن العالمي، ولقد أصبح تغير المناخ أمرا لا يمكن تجاهله، فقد أصبح هذا التغير أشبه بخطر الحروب على البشرية، الأمر الذي يمكن معه القول بأن قضية التغيرات المناخية تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، ونظرا لخطورة التداعيات الناجمة عن التغيرات المناخية، فكان لزاما عن المجتمع الدولي أن يضع ضوابط وأسس لإدارة هذه القضية الشائكة، ومن هنا يأتي موضوع الدراسة، والذي يتمثل في" في التغير المناخي وأثره علي النظام البيئي: قراءة تقييميه لأهم ما ورد في أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي"

مشكلة البحث: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: إلى أي مدى نجحت إستراتيجية أجندة ٢٠٦٣م للاتحاد الأفريقي لتغير المناخ وما هي أهدافها؟

تساؤلات الدراسة:

انطلاقا من المشـــكلة البحثية المطروحة، فان دراســـة التغير المناخي وأثره على النظام البيئي: قراءة تقييميه لأهم ما ورد في أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي تثير العديد من التساؤلات وهي:

١) ما هو مضمون إستراتيجية الاتحاد الأفريقي لتغير المناخ وما هي أهدافها؟

٢) هل تم التوصل إلى الفعالية المرجوة فيتغير المناخ فيما جاءت به أجندة ٢٠٦٣م؟

٣) ما تم انجازه في قضية تغير المناخ وفق أجندة ٢٠٦٣م؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت دراســة موضــوع التغير المناخي وأثره علي النظام البيئي: قراءة تقييميه لأهم ما ورد في أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي على المناهج التالية: **المنهج المؤســســي القانوني:** وهو المنهج الأســاســي للدراســة، يتجســـد المنهج القانوني من خلال دراســـة تغير المناخ من الناحية القانونية أي مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، إضافة إلي البحث في مختلف الميكانيزمات، الآليات، الاتفاقيات والمواثيق التي تم استحداثها في إطار أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣م (لإبراز الجانب الاســـتاتيكي) ولكي نســـتطيع أن نفهم كيف يتعامل الاتحاد الأفريقي في قضية تغير المناخ لابد من فهم ودراسة الشكل القانوني والمؤسسي لهذه المؤسسة، **ومنهج تحليل النظم:** حيث يســاعد الباحث في جمع وتصــنيف المعلومات وعرض نتائج البحث ولفت الانتباه إلى مشــكلات هامة للبحث من قبيل : ما هي أغراض النظام السياسي، وما هي الوحدات المكونة للنظام، وكيف يتعامل النظام مع البيئة، وكيف تتفاعل وحدات النظام مع بعضها البعض.

فرضـية الدراسـة: تقوم هذه الدراسة على فرضـية مؤداها أنه توجد علاقة طردية بين تبني الاتحاد الأفريقي لأجندة ٢٠٦٣م، وبين قدرته على حل قضية تغير المناخ داخل القارة الأفريقية.

المطلب الأول:

الإطار العام لأجندة أفريقيا ٢٠٦٣م: أفريقيا التي نريدها

أولا: تطلعات أجندة أفريقيا ٢٠٦٣م:

ارتكزت هذه الأجندة في مضــمونها على ســبع تطلعات رئيســية ونحو عشــرون هدفا وأولوية لتحقيقها وتدور هذه التطلعات في مجملها على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في أفريقيا على مختلف المستويات فيما يلي [1]:

١) أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.

خصـص لتحقيق هذا التطلع نحو سـبعة من الأهداف والأولويات، والمتمثلة في: رفع مسـتوي المعيشـة وجودة الحياة للإفراد، التعليم والابتكار، وثورة المهارات المدفوعة بالعلم والتكنولوجيا والوظائف المتحولة، الزراعة الجديدة القائمة علي زيادة الإنتاج والإنتاجية، والاقتصـاد الأزرق لتسـريع النمو الاقتصـادي، فضـلا عن اسـتدامة المناخ البيئي.

٢) قارة متكاملة ومتحدة سياسيا ومعتمدة على المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية النهضة الأفريقية.

[1] African union, "Agenda 2063: Africa we went" (Addis Ababa: sep 2015), PP. 2-9.

يتضـــمن هذا التطلع على ثلاثة من الأهداف والأولويات والمتمثلة في: وحدة أفريقيا (الفيدرالية / الكونفدرالية)، وتطوير بنية تحتية عابرة للحدود بمواصفات عالية فضلا عن تأسيس وتفعيل المؤسسات المالية والنقدية.

٣) أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.

تضـمن هذا التطلع اثنين من الأهداف والأولويات، أما الأول يتعلق بتعزيز القيم والممارسـات القانونية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وحكم القانون، بينما تتعلق الثاني بالمؤسسات القوية والتحول في القيادة على كافة المستويات.

٤) أفريقيا قارة مسالمة وآمنة.

يتضـــمن هذا التطلع ثلاثة من الأهداف والأولويات والمتمثلة في تفعيل بناء الســـلم والأمن الأفريقي، والحفاظ على السلم والأمن، وتشغيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والقيام بوظائفها، والهيكل المؤسسي لأدوات السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، وتبني مبادرة إسكات البنادق بحلول ٢٠٢٠م.

٥) أفريقيا ذات هوية ثقافية وتراث وقيم وأخلاقيات مشتركة.

ارتكز هذا التطلع على هدف وحيد رئيسي تمثل في التركيز على النهضة الثقافية الأفريقية ويسعى إلى أن تكون أفريقيا " قارة ذات هوية ثقافية وميراث وقيم وأخلاق مشتركة من خلال ترسيخ التاريخ المشترك لعموم أفريقيا وقيم الكرامة والهوية والميراث واحترام التنوع الديني للشعوب الأفريقية ومواطني الشتات وذلك بهدف تحقيق نهضـــة ثقافية شـــاملة من خلال المجالات التالية: قيم ومثل الوحدة الأفريقية الشـــاملة، القيم الثقافية والنهضـــة الأفريقية، التراث الثقافي والفنون الإبداعية والأعمال التجارية [١].

٦) الاعتماد على الطاقات الكامنة للشـــعوب الأفريقية لتحقيق التنمية، لا ســـيما الشـــباب والمرأة والاعتناء بالأطفال.

يتضـــمن هذا التطلع هدفين أما الأول فيتمثل في المســـاواة الكاملة بين الجنســـين، بينما الثاني يتعلق بتمكين الشباب والأطفال.

٧) جعل أفريقيا قوية وموحدة ومؤثرة كلاعب وشريك دولي.

يتضـمن هذا التطلع على اثنين من الأهداف والأولويات، أما الأول فيتعلق بجعل أفريقيا شـريكا رئيسـيا في الشئون العالمية وتحقيق التعايش السلمي، بينما يتصل الثاني بتولي أفريقيا لمسؤولياتها لتمويل تنميتها الذاتية

ثانيا: المجالات والمشروعات الرائدة في أجندة ٢٠٦٣م:

تتطلب الأجندة إنجاز بعض البرامج في العشر السنوات الأولي، خاصة تلك المتعلقة بالمسائل التالية: الشبكة المتكاملة للقطار فائق السرعة؛ وذلك لربط جميع العواصم الأفريقية والمراكز التجارية من خلال القطار الأفريقي لتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص، وجامعة أفريقية افتراضية والكترونية، وصياغة استراتيجيه

---

[١] أشرف محمد عبيد، قضية الهوية الأفريقية في أجندة ٢٠٦٣ ومستقبل العلاقات العربية الأفريقية، كتاب اعمال المؤتمر الدولي مصر والتنمية المستدامة في أفريقيا الرؤى وآليات التفعيل في ضوء أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، الجزء الأول جامعة القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، ٢٢-٢٤ أبريل ٢٠١٩م، ص ص ٢٢٤-٢٢٥.

للسلع، وذلك بتمكين البلدان الأفريقية من الحصول علي القيمة المضافة وجني عائد اكبر لسلعها وتنمية المكون المحلي والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وانشاء منتدى أفريقي سنوي، بحيث يجمع معا القيادات السياسية الأفريقية وممثلي القطاع الخاص والأكاديميات والمجتمع المدني لمناقشة التطورات والقيود.

بالإضافة إلى التدابير التي يمكن اتخاذها لتحقيق طموحات وأهداف أجندة ٢٠٦٣، وانشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول عام ٢٠١٧م، وذلك بهدف تسريع وتيرة نمو التجارة الأفريقية البينية وزيادة حجمها باعتبارها محركا للنمو والتنمية المستدامة، وجواز السفر وحركة تنقل الأشخاص، وتنفيذ مشروع سد انجا العظيم، والشبكة الالكترونية الأفريقية، ومبادرة إسكات البنادق بحول عام ٢٠٢٠م، والإستراتيجية الأفريقية للفضاء الخارجي، وانشاء المؤسسات المالية الأفريقية. ولمرحلة العشر السنوات الأولي أهميتها في أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣م، وتتطلب خطوات تنفيذية تتمثل في: إدماج خطة العشر السنوات الأولي في الخطط الوطنية للدول، واستراتيجيه تجميع مصادر التمويل، وتحديد القدرات الضريبية للاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية والإقليمية والدول الأعضاء، واستراتيجيه الاتصالات.

ثالثا: التقاطع بين الأجندة ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة:

تتقاطع أجندة ٢٠٦٣م مع الأهداف الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة، ومنها؛ القضاء علي الفقر والجوع بجميع أشكاله في كافة أنحاء العالم، وتحقيق الأمن الغذائي وكذلك تعزيز النمو الشامل والمستدام وتحقيق التشغيل الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع وجعل المدن والتجمعات السكنية البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة وجاءت في أجندة ٢٠٦٣م" مستوي معيشي مرتفع، وحياة كريمة ورفاهية لجميع المواطنين" لتحقيق هذا الهدف؛ الاهتمام بالدخل، والوظائف، العمل اللائق، والقضاء علي الفقر والجوع والسعي لتحقيق المساواة، بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وانشاء مساكن حديثة بأسعار معتدلة وصالحة للسكن وخدمات أساسية جيدة.

وفي هذا الإطار فإن الأجندة تتقاطع وتتفق مع الأهداف الإنمائية المستدامة للأمم المحددة في كافة المجالات لضمان تعليم جيد وشامل وعادل، وتعزيز نمو اقتصادي مستقر ومستدام وشامل، وتعزيز صناعة شاملة ومستدامة، والاهتمام بالنظم البيئية، الإدارة المستدامة للغابات ومكافحة التصحر، والحد من ضعف وتدهور الأراضي وفقدان التنوع الإحيائي [١].

رابعا: أهم ما يميز هذه الأجندة عن غيرها من المبادرات السابقة:

رغم تعدد المحاولات والجهود الأفريقية للعمل المشترك والتي لم تحقق النتائج المرجوة منها، إلا أن هذه المحاولة تختلف عن المحاولات السابقة لعدد من الأسباب:

- أن هذه الرؤية لأجندة ٢٠٦٣ م لم تكن رؤية نخبوية للقادة الأفارقة فحسب، وانما تبني على دراسات ميدانية شارك فيها العديد من الشعوب والجماهير الأفريقية، والذين يمثلون القوة الدافعة لتنفيذ الأجندة من الآليات التنفيذية والاستراتيجيات الاسترشادية اللازمة لتحقيقها وتنفيذها على كافة المستويات الوطني والإقليمي والقاري

[١] حامد المسلمي، أجندة ٢٠٦٣: أفريقيا التي نريدها، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٧م، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/٢٠م، متاح من خلال الرابط:
https://pharostudies.com/?p=2346

- تقسيم الأجندة إلى خمس خطط عشرية كل واحدة منها تستغرق ١٠ سنوات، مع دراسة شاملة وواقية وكاملة لكل هدف من الأهداف مع الآليات التنفيذية والاستراتيجيات الاسترشادية اللازمة لتحقيقها وتنفيذها علي كافة المستويات الوطني والإقليمي والقاري.
- إن تحديد آليات التمويل المحتملة السابقة والتي تجعل من الدول الأفريقية تضطلع بمسؤولياتها نحو العمل الوحدوي الأفريقي لتنفيذ الأجندة، وقد حددت الخطة العشرية الأولي (٢٠١٣م – ٢٠٢٣م) الآليات التمويلية لتحقيق كل طموح من الطموحات السبعة وتنفيذ كل هدف من الأهداف العشرين مع الاستراتيجيات الاسترشادية للتنفيذ وذلك على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.
- إنشاء آلية لرصد وتقييم ما تم تنفيذه من الأجندة، ومتابعة لتنفيذ على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.
- احتواء الأجندة على عدد من المشروعات الرائدة وآليات تنفيذها كما سبق بيانه.
- الشراكة بين القطاع العام والخاص، والعمل الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني أن هذه الرؤية تم صياغتها بواسطة كافة الأطراف المعنية بتنمية أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والاستناد إلى الدراسات الميدانية ورغبات الشعوب الأفريقية.
- التأكيد على أن أفريقيا لن تنهض إلا بسواعد أبنائها.

المطلب الثاني:

تغير المناخ في أجندة أفريقيا ٢٠٦٣م

الفرع الأول: تعريف وأسباب ظاهرة التغير في المناخ والآثار المترتبة عليها:

أولا: تعريف تغير المناخ:

لقد عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأنه: "تغير في حالة المناخ والذي يمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل أو المتغيرات في خصائصها والتي تدوم لفترة طويلة، عادة لعقود أو أكثر، ويشير إلى أي تغير في المناخ على مر الزمن، سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري"[١].

ثانيا: أسباب التغير المناخي:

قد تحدث التغيرات المناخية نتيجة العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين، أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة الأشعة بسبب نشاطات الإنسان الشمسية وظهور البقع الشمسية، أو سقوط النيازك الكبيرة، ومؤخرا (غازات الدفيئة)، وقد استخلص العلماء أن زيادة درجة حرارة الهواء السطحي للأرض بنحو .60°م خلال القرن العشرين راجع إلى هيمنة النشاط البشري والذي هو الآن كبير بما يكفي لتجاوز التغيرات الطبيعية، أما التقلبات المناخية هي تذبذب عناصر المناخ حول المعدل العام وبدرجات متفاوتة، بحيث لا يتغير المعدل خلال الفترات المناخية الطويلة التي صنفتها منظمة الأرصاد العالمية لمدة طولها ٩١ سنة فأكثر[٢].

---

[١] التغير المناخي ٢٠٠٧"التقرير التجميعي"، تقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، IPCC، (Allali, A. وأخرون) ، جامعة كامبريدج، نيويورك، ٢٠٠٧م.

[٢] وجدان ضرار عمر أحمد، التغير المناخي في السودان" دراسة حالة منطقة الخرطوم"، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا،جامعة النيلين، المجلد ١١، العدد ٤٤، يوليو ٢٠١٨م، ص ١٧٤.

ويمكن تقسيم **أسباب التغير المناخي إلى مجموعتين: طبيعية** مثل البراكين حيث ينبعث منها الغازات الدفيئة بكميات هائلة مثل: بركاني ايسلندا، وتشيلي، والعواطف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي، وقلة الزراعة والأمطار[١]، ومن أمثلتها رياح الخماسين وما تثيره من غبار عالق في الجو، وظاهرة البقع الشمسية وهي ظاهرة تحدث كل ١١ عام تقريبا نتيجة اضطراب المجال المغناطيسي للشمس مما يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر منها والأشعة الكونية الناجمة عن انفجار بعض النجوم حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي للأرض، وتؤدي لتكون الكربون المشع.

وأما **الأسباب الاصطناعية**، فهي تلك المسببات الناجمة عن الأنشطة البشرية وترتبط بالنمو السكاني المتزايد بالعالم مثل: الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة كتكرير النفط وانتاج الطاقة الكهربائية ومعامل إنتاج الأسمنت ومصانع البطاريات، وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية، ونواتج الأنشطة الزراعية كالأسمدة والأعلاف وعمليات إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون، والغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي خاصة الميثان الذي يعتبر أكثر خطرا بعشرة أضعاف من غاز ثاني أكسيد الكربون.

ثالثا: الآثار المترتبة على التغيرات المناخية:

مما لا شك فيه أن تغير المناخ أصبح حقيقة واقعة وثابتة علميا لا لبس فيها ولا جدال، رغم أنه ليس من السهل التنبؤ بشكل قاطع بالآثار المدمرة لها من حيث توقيت حدوثها أو نطاقها، لكننا نعلم الآن أن هناك مخاطر كبيرة تنتظر كوكب الأرض، ومنها ما بدأ تحققه بالفعل كزيادة تواتر الموجات شديدة الحرارة، وتناقص الموجات الباردة، وذوبان الصفائح الجليدية في القطب الشمالي وغرب القطب الجنوبي، وارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات الذي بدأ يتحقق بالفعل بمعدل (٠,١- ,٠2)متر خلال القرن العشرين، مما قد يؤدي إلى غمر وغرق مناطق ودول ساحلية عديدة، وغيرها من الحقائق العلمية التي بينتها تقارير الهيئة الحكومية الدولية.

الفرع الثاني: أهداف أجندة ٢٠٦٣م في القضاء على ظاهرة تغير المناخ:

حددت أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ سبعة أهداف من خلال تطلعها الأول أفريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل والتنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٢٣م، سوف تسير المكاسب الأولية للتحول الاقتصادي جنبا إلى جنب مع تحسين الظروف البيئية. وسيتم الحفاظ على ما لا يقل عن ١٧٪ من المياه الأرضية والداخلية و١٠٪ من المناطق الساحلية والبحرية، وستكون جميع الموارد الطبيعية العابرة للحدود قد تم تقاسمها بشكل منصف واستغلالها لصالح المواطنين الأفريقيين، وسوف تتم حماية وحفظ الحدائق العامة بما فيها الحياة البرية من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية في مسار يتجاوز ٢٠٢٣م، وأخيرا سيتبنى ثلث المزارعين والصيادين والرعاة نظما إنتاجية مرنة في وجه تغير المناخ[٢].

وللتطلع الأول **سبعة أهداف**، مع سبعة عشر مجالا ذات أولوية، وهى: مستوي عال من المعيشة ونوعية الحياة والرفاهية للجميع، مواطنون على مستوى عال من التعليم وثورة في المهارات مرتكزة على العلم

---

[١] ندى عاشور عبد الظاهر، التغيرات المناخية وأثارها على مصر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مصر، العدد ٤١، يناير ٢٠١٥م، ص ٣.

[٢] أجندة ٢٠٦٣ أفريقيا التي نريدها الإطار الاستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة التنفيذ العشرية الأولي ٢٠١٤م-٢٠٢٣م،أديس أبابا: الاتحاد الأفريقي، سبتمبر ٢٠١٥م، ص ٧٥.

والتكنولوجيا والابتكار، الصحة ومواطنون يتمتعون بتغذية جيدة، الاقتصاديات المحولة ووظائف العمل، الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج، الاقتصاد الأزرق/ المحيطي من أجل تسريع النمو الاقتصادي، الاقتصاديات والمجتمعات المحلية المرنة مناخيا والمستدامة بيئيا، وهو ما سيتم تناوله من خلال إطار تنفيذ الخطة العشرية الأولى ٢٠١٣م/٢٠٢٣م، سوف يعرض الباحث الهدف السادس والسابع فقط لأهميتهم في موضوع الدراسة .

أولا: الهدف السادس: الاقتصاد الأزرق/ المحيطي من أجل تسريع النمو الاقتصادي:

١) المجال الأول: الموارد البحرية/ الطاقة: ما يجب عمله لتحقيق هدف هذه الأولوية عام ٢٠٢٣م، على المستويين الوطني والقاري:

المستوى الوطني: زيادة إضافة القيمة في قطاع مصائد الأسماك بنسبة ٥٠٪ على الأقل مقارنة بمستوى ٢٠١٣م، بناء معرض زراعي عملاق واحد على الأقل، زيادة مساهمة التكنولوجيا الحيوية المائية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية بنسبة ٥٠٪ مقارنة بمستويات ٢٠١٣م، يأتي ما لا يقل عن ١٠٪ من مصادر الطاقة المتجددة من طاقة الأمواج، استكمال أعمال التنقيب في قاع البحر، أما **المستوى القاري:** مواءمة القوانين البحرية السارية في الدول الأعضاء على المستوى الإقليمي [١].

الاستراتيجيات الإرشادية:

لتحقيق الهدف المذكور أعلاه، تم وضع استراتيجيات إرشادية على المستوى الوطني والمستوى القاري.

المستوى الوطني: تنفيذ الاستراتيجية البحرية الأفريقية، وتنفيذ سياسات وبرامج للاستخدام المستدام للموارد البحرية بغية زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وضع سياسات وبرامج لتفادي الاستغلال المفرط ونهب الثروة السمكية، بما في ذلك الدفاع والإجراءات التعويضية مقابل الخسائر في الإيرادات الناجمة عن الصيد غير المشروع، أما البلدان الجزرية: توفير حوافز وسياسات لخلق أعمال تجارية تقوم برامجها على أساس تطبيقات المياه في أعماق المحيطات، طاقة الرياح البحرية، طاقة المد والجزر، الهيدروكربون البحري والتنقيب عن المعادن واستغلالها، تكنولوجيا الأحياء البحرية، إجراء البحوث في دعم نمو الأعمال التجارية البحرية.

٢) المجال الثاني: عمليات الموانئ والنقل البحري: ما يجب عمله لتحقيق هدف هذه الأولوية عام ٢٠٢٣م، على المستوى الوطني والقاري

المستوى الوطني: زيادة فعلية في مساهمة عمليات الشحن ١.٥ مرة على الأقل في الناتج المحلي الإجمالي خطوط شحن مملوكة محليا تحمل ٥٪ من الحمولة السنوية، انخفاض متوسط مدة نداء السفينة بنسبة ٣٠٪ على الأقل بحلول ٢٠٢٠م، انخفاض متوسط مدة خروج البضائع من الميناء بنسبة ٢٠٪ على الأقل بحلول ٢٠٢٠م، إجراء البحوث والتطوير في دعم نمو المشاريع التجارية في مجال النقل البحري لتحديد وضع ومساهمات وامكانات القطاعات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الإدارة البحرية. أما **على المستوى**

[١] African union, Agenda 2063, Africa we went, op.cit, PP. 90-95

القاري: إجراء دراسات جدوى لتحديد خيارات لتمويل صناعة النقل البحري في أفريقيا، وجامعة بحثية ومركز امتياز [١].

الاستراتيجيات الإرشادية:

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، تم وضع استراتيجيات إرشادية على المستوى الوطني والمستوى القاري. **على المستوى الوطني:** التصديق على الميثاق البحري المنقح ووضعه حيز التنفيذ، وتنفيذ الاستراتيجية البحرية الأفريقية، وتنفيذ سياسات لنمو عمليات الموانئ والنقل البحري وبناء قدراته، تحسين البيانات والإحصاءات لخدمات الشحن. أما **المستوى القاري:** إجراء دراسات جدوى لتحديد خيارات لتمويل صناعة النقل البحري في أفريقيا، وجامعة بحرية ومركز امتياز.

ثانيا: الهدف السابع: الاقتصاديات والمجتمعات المحلية المرنة مناخيا والمستدامة بيئيا.

١) المجال الأول: التنوع البيولوجي وحفظه والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية: ما يجب عمله لتحقيق هدف هذه الأولوية عام ٢٠٢٣م، على المستويين الوطني والقاري

المستوي الوطني: وضع ٣٠٪ من الأراضي الزراعية على الأقل تحت ممارسة الإدارة المستدامة للأراضي، الاحتفاظ بـ ١٧٪ على الأقل من المياه الأرضية و١٠٪ من المناطق الساحلية، الحفاظ على التنوع الجيني للنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة والفصائل بما في ذلك الفصائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الثمينة. أما **المستوى الإقليمي والقاري:** وضع اتفاقيات متوائمة وملزمة حول الإدارة العادلة والمستدامة واستغلال الموارد الطبيعية العابرة للحدود (المياه، المنتزهات والحياة البرية والمحيطات) واعتبارها رأسمال طبيعي للبلدان المستفيدة، استكمال التصديق على الاتفاقية الأفريقية للطبيعة والموارد الطبيعية.

التدابير والمعالم العملية الرئيسية نحو أطر الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٣ لتحقيق هذه الأولوية، على **المستوى الوطني:** وضع اثنين من الخطوط التوجيهية حول التنفيذ المنسق لبروتوكولات جوبا، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ومشاورات مفوضية الاتحاد الأفريقي مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وادراج هذه الخطوط التوجيهية في التشريعات المحلية بحلول ٢٠١٧م. أما **المستوى القاري:** يتم تصميم الإطار في ٢٠١٤م والتصديق عليه ووضع خطة العمل في شأنه في ٢٠١٥م، وتنفيذ مبادرة الجدار الأخضر للصحراء والمناطق الساحلية باعتبارها الإطار ضد التصحر وتدهور التربة.

الاستراتيجيات الإرشادية

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، تم وضع استراتيجيات إرشادية على المستوى الوطني والمستوى القاري. **على المستوى الوطني:** التنفيذ الكامل لإطار الخطوط التوجيهية للاتحاد الأفريقي حول سياسة الأراضي وضع أطر تنظيمية للحفاظ على التنوع البيولوجي، والنظم الايكولوجية البحري، وسن تشريعات لجرائم الحياة البرية، وانشاء بنك للموارد المائية الوراثية لإنقاذ الأنواع المهددة والنظم البيئية المتدهورة. أما **المستوى القاري:** تنفيذ

[١] أجندة ٢٠٦٣ أفريقيا التي نريدها الإطار الاستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة التنفيذ العشرية الأولي ٢٠١٤-٢٠٢٣، مرجع سابق، ص ص ١٤٣-١٥٠.

مبادرة السور الأخضر الكبير ومنطقة الساحل، وتسهيل عملية التوقيع على البروتوكولين" الكاثرجيتاوناجويا" حول اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيئي من قبل الدول الأعضاء [١].

٢) المجال الثاني: الأمن المائي: ما يجب عمله لتحقيق هدف هذه الأولوية عام ٢٠٢٣م، على المستويين الوطني والقاري.

المستوى الوطني: زيادة مستويات الوفاء بالطلب على المياه لعام ٢٠١٣م بنسبة ٢٥٪، وزيادة مستويات الإنتاجية بنسبة ٦٠٪، استجماع ١٠٪ من مياه الأمطار، واعادة تدوير ١٠٪ على الأقل من المياه المستعملة لأغراض الزراعة والصناعة.

الاستراتيجيات الإرشادية:

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، تم وضع استراتيجيات إرشادية على **المستوى الوطني:** تنفيذ الرؤية الأفريقية للمياه لعام ٢٠٢٥م، وتعزيز التنمية ودعمها وتنفيذ الأطر لإدارة مستجمعات المياه، وتعزيز التكنولوجيا الجديدة لتحقيق الفعالية في استخدام المياه، واصلاح مؤسسات موارد المياه (بما في ذلك القدرات البشرية ونظم جمع البيانات والتحليلات واستخدامها) لتحقيق الإدارة الفعالة والمتكاملة للمياه في الأحواض الوطنية العابرة للحدود، تعزيز وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة المشاكل الطبيعية التي من صنع الإنسان والتي تتعلق بموارد المياه، بما في ذلك تقلبات وتغيرات الأحوال الجوية.

٣) المجال الثالث: المرونة والجاهزية في مواجهة المناخ والكوارث: ما يجب عمله لتحقيق هدف هذه الأولوية عام ٢٠٢٣م، على المستويين الوطني والقاري.

المستوى الوطني: ٣٠٪ على الأقل من المزارعين والرعاة وصيادي السمك يمارسون نظم الإنتاج المرنة في مواجهة نظم الإنتاج، الحد من مستويات انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن الخسارة في التنوع البيولوجي الزراعي، استخدام الأراضي والتصحر، الحد من معدل الوفيات والخسارة في الممتلكات الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان والأحداث المناخية الشديدة بنسبة ٣٠٪، خفض الوقود الأحفوري من إجمالي إنتاج الطاقة بنسبة ٢٠٪ على الأقل، جميع المدن تلبي معايير منظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء المحيط بحلول ٢٠٢٥م، على المستوى القاري: أصبح صندوق المناخ الأفريقي قيد التشغيل الكامل.

الاستراتيجيات الإرشادية:

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، تم وضع استراتيجيات إرشادية على **المستوى الوطني:** وضع سياسات ونظم لمناخ أخضر واقتصاد مرن مع الأحوال الجوية، ونظم الإنتاج ذات الكربون المنخفض، إدماج وادراج تكيف سياسات المناخ والطقس في التخطيط والرصد واعداد الميزانيات لدى إعداد النتائج والعمليات، اعتماد وتكييف معارف السكان الأصليين لوضع استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، إعداد وتنفيذ إطار لتخفيف من آثار التغيرات المناخية على كافة قطاعات الاقتصاد ومستويات الإدارة مع هذه التغيرات، وتعزيز التدابير الاجتماعية والاقتصادية في الرد على التغيرات المناخية لمساندة ودعم التنمية البشرية المستدامة، وتعزيز خطط العمل والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالبحوث والتنمية ونقل التكنولوجيا، تصميم وتنفيذ برامج لتوفير

---

[١] أجندة ٢٠٦٣ أفريقيا التي نريدها الإطار الاستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة التنفيذ العشرية الأولي ٢٠١٤-٢٠٢٣، مرجع سابق، ص ص ١٤٣-١٥٠.

الحوافز المتعلقة بمسائل التغير المناخي، بما في ذلك حوافز لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور البيئة، إعداد وتنفيذ برامج تعليمية عن التغير المناخي وبث الوعي، بما في ذلك إدراج هذه المسائل في المناهج التعليمية.

تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية الإقليمية **للحد من مخاطر الكوارث**، والقيام بحملات توعية على نطاق البلد وتعميم التثقيف على مسائل المناخ، لا سيما في المناهج الدراسية، إجراء أبحاث حول تغير المناخ بما في ذلك الكشف والإسناد، إنشاء مصرف للموارد البحرية العامة لاستعادة الأنواع المهددة والنظم الايكولوجية المتدهورة، تعزيز ودعم الزراعة الذكية مناخيا والنظم الرعوية ومصائد الأسماك بما في ذلك الواردة تحت البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، إعداد وتعزيز اعتماد تكنولوجيات الطاقة الخضراء، تعزيز الممارسات المرنة مناخيا في إدارة النظم الايكولوجية الساحلية والبحرية المتكاملة، وتعزيز تنمية نظم الطاقة الفعالة لشبكات النقل الجماعي منخفضة الكربون في سلسلة القيمة الغذائية، وتعزيز القدرات على جمع وتحليل وتقييم البيانات ومعلومات الأرصاد الجوية المتعلقة بالمناخ، التكييف المحلي لأطر اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي والتصحر، وضع سياسات وتنفيذها لتحقيق الإنذار المبكر والاستجابة، وتعزيز قدرات دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الحد من الكوارث، على المستوى الإقليمي والقاري: تعزيز القدرات على جمع وتحليل وتقييم البيانات ومعلومات الأرصاد الجوية المتعلقة بالمناخ، وتعزيز التعاون فيما بين القارات بغرض مواجهة الأحداث المحدقة ببطء والمتصلة بتغير المناخ مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والتصحر، واعداد وتعزيز استخدام مؤشر الضعف لإدارة الكوارث في أفريقيا[1].

٤) المجال الرابع: الطاقة المتجددة: ما يجب عمله لتحقيق هدف هذه الأولوية عام ٢٠٢٣م، على المستويين الوطني والقاري.

المستوى الوطني: زيادة نصيب الطاقة المتجددة (الرياح، الطاقة الشمسية، الهيدروليكية، البيولوجية والحرارية) من إجمالي إنتاج الطاقة بنسبة ١٠٪ على الأقل، واعتماد ١٠٪ على الأقل من المباني الحضرية كطاقة ذكية، تعمل ١٥٪ على الأقل من وسائل النقل الجماعي في الحضر بالطاقة المتجددة المنخفضة والوقود المنخفض الانبعاثات.

ثالثا: تمويل الخطة العشرية:

تتنوع مصادر التمويل خلال الخطة العشرية الأولى ما بين زيادة في الميزانيات الحكومية، والتمويل التجاري من القطاع العام والخاص بما في ذلك أسواق رأس المال المحلي والقروض الميسرة والقروض التجارية القائمة على أسعار الأسواق والأسهم وغير ذلك من أدوات السوق، والاستثمار الأجنبي المباشر وحافظات الاستثمار من قبل القطاع الخاص (الديون، الأسهم وغيرها من الضمانات الأخرى)، أيضا هناك وسائل وساطة تجارية قائمة مثل البنوك التجارية، ومؤسسات التمويل الأصغر، وشركات التامين، والبورصات وأسواق السندات، وسائل مالية تجارية جديدة سيتعين إنشاؤها مثل صندوق الـ ٥٠ مليون دولار لأفريقيا، بنك الاستثمار الأفريقي، سندات المهجر، وشبكة أنجل للمستثمرين.

[1] African union, Agenda 2063, Africa we went, op.cit, P. 95.

أما بالنسبة للوسائل الغير تجارية الموجودة حاليا مثل ميزانيات الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء، والوسائل الغير تجارية التي سيتعين إنشاؤها مثل الصندوق الأفريقي للتكامل، صندوق المرأة الأفريقية، وصندوق تمكين الشباب وريادة الأعمال. أما بالنسبة للمجالات التي تتطلب زيادة في التمويل خلال خطة التنفيذ العشرية الأولي لأجندة ٢٠٦٣م، النمو السريع في الزراعة: الحد من فقدان المحاصيل بعد الحصاد، وانشاء الأعمال التجارية الزراعية للشباب، ونمو الاقتصاد الأزرق: أعمال مصائد الأسماك، والشحن المحلي وخدمات الشحن، وعمليات وادارة الموانئ، والسياحة الايكولوجية، الطاقة المائية، والمجتمعات المستدامة، وأنظمة الإنتاج وأنماط الاستهلاك، ويتم ذلك من خلال الصندوق الأفريقي للمناخ، والمركز الأفريقي للاقتصاد الأزرق، مركز تطوير المعادن الأفريقية، الجامعة الأفريقية، الوكالة الأفريقية للاعتماد التعليمي [١].

رابعا: تقييم أجندة ٢٠٦٣ في المجال البيئي:

نتيجة الأداء الإجمالي لأفريقيا بلغت ٦٤٪ في هذا الهدف (البيئة)، فسجلت القارة أداء متنوعا بين المؤشرات الأساسية الثلاثة حول الاقتصاديات والمجتمعات المستدامة بيئيا والمقاومة للمناخ، إلا أنه تم تسجيل أداء جدير بالثناء في نسبة المناطق البرية والمياه الداخلية المحفوظة والتي زادت من ١٣.٨٪ إلى ٢٠.٢٪، ومع ذلك لم تحقق القارة أهداف عام ٢٠٢١م في الحفاظ على المناطق الساحلية والبحرية وفي نسبة الأراضي الزراعية الخاضعة لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي بسبب بطء وتيرة الإدارة المستدامة للأراضي وسياسات وأطر التكيف مع المناخ[٢].

وبذلت جهود سياسية وتنفيذية عديدة لتعزيز الاقتصاد الأزرق، ليس فقط الدول الساحلية ولكن لجميع البلدان الأفريقية، في حين أن الأداء العام لتحقيق هذا الهدف كان متدنيا إلى حد ما، إذ تم تسجيل نسبة ٣٩٪، إلا أن الجهود الأفريقية في تعزيز قطاع مصايد الأسماك أسفرت عن نتائج جيدة، وتم تسجيل متوسط القيمة المضافة لقطاع مصايد الأسماك في القارة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي عند ١.٠٩٪ مقابل مستهدف ١.١٦٪، مما يدل على أداء قوي بنسبة ٧٨٪، ومع ذلك ظل أداء القارة في مجال التكنولوجيا الحيوية البحرية ضعيفا.

الخاتمة:

ينبغي على الاتحاد الأفريقي للإسراع في تنفيذ أهداف المرحلة الثانية من خطة ٢٠٦٣م، وتلافي العجز في المرحلة الأولى، العمل على زيادة الوعي والمشاركة في أجندة ٢٠٦٣م بين المواطنين والمؤسسات الأفريقية كشرط مسبق للتنفيذ الفعال على المستويين الوطني والإقليمي، وتمكين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء من تسلسل الأهداف والغايات المنصوص عليها في أجندة ٢٠٦٣م في خطط التنمية الإقليمية

---

[١] أجندة ٢٠٦٣ أفريقيا التي نريدها الإطار الاستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة التنفيذ العشرية الأولي ٢٠١٤-٢٠٢٣، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣-٢٠٦.

[2] African Union Commission and African Union Development Agency, AUDA-NEPAD Second Continental Report on the Implementation of Agenda 2063m, AUDA-NEPAD, Midrand, South Africa,February 2022m.

والوطنية، تسـهيل دعم التنفيذ المنسـق من الجهات الفاعلة في التنمية في تنفيذ خطط التنمية الإقليمية والوطنية التي تعزز أجندة ٢٠٦٣م كمكونات متكاملة.

قـائمة المراجـع:

المراجع العربية:

١) أجندة ٢٠٦٣ أفريقيا التي نريدها الإطار الاستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة التنفيذ العشرية الأولي ٢٠١٤م-٢٠٢٣م، أديس أبابا: الاتحاد الأفريقي، سبتمبر ٢٠١٥م.

٢) أشرف محمد عبيد، قضية الهوية الأفريقية في أجندة ٢٠٦٣ ومستقبل العلاقات العربية الأفريقية، كتاب أعمال المؤتمر الدولي مصر والتنمية المستدامة في أفريقيا الرؤى وآليات التفعيل في ضوء أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، الجزء الأول، جامعة القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، ٢٢-٢٤ أبريل ٢٠١٩م.

٣) التغير المناخي ٢٠٠٧"التقرير التجميعي"، تقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، IPCC، (Allali,A. وآخرون)، جامعة كامبريدج، نيويورك، ٢٠٠٧م.

٤) حامد المسلمي، أجندة ٢٠٦٣: أفريقيا التي نريدها، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٧م، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/٢٠م، متاح من خلال الرابط:
https://pharostudies.com/?p=2346

٥) ندى عاشور عبد الظاهر، التغيرات المناخية وأثارها على مصر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، مصر، العدد ٤١، يناير ٢٠١٥م.

٦) وجدان ضرار عمر أحمد، التغير المناخي في السودان" دراسة حالة منطقة الخرطوم"، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، المجلد ١١، العدد ٤٤، يوليو ٢٠١٨م.

المراجع الأجنبية:

7) African union, "Agenda 2063: Africa we went" (Addis Ababa: sep 2015).

8) African Union Commission and African Union Development Agency, AUDA-NEPAD Second Continental Report on the Implementation of Agenda 2063m, AUDA-NEPAD, Midrand, South Africa, February 2022m.

Abstract

The study dealt with a topic in climate change and its impact on the ecosystem: an evaluation reading of the most important contents of the agenda 2063 of the African Union, and the study consisted of two demands, and a priority to achieve Them, and what distinguishes this agenda from other previous initiatives. As for the second: Climate Change in the Agenda 2063 AD, Africa's Agenda 2063 identified seven goals through its first aspiration, a prosperous Africa based on inclusive growth and sustainable development, By 2023 AD, the initial gains of transformation will proceed, the economic side along with improving environmental conditions, and all trans boundary natural resources will be equitably shared and exploited for the benefit of African citizens, and finally one third of farmers,

fishermen and pastoralists will adopt resilient production systems in the face of climate change. This study concluded that the union should work to increase awareness and participation in Agenda 2063 among African citizens and institutions as a prerequisite for the implementation of the agenda, effective at the national and regional levels.